29 | آذار - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 الفساد يخنق العراق

02 لماذا لا يزال التعامل بالنقد هو الصيغة السائدة في العراق

03 إنهاء التواطؤ الأمريكي في خرق العراق للعقوبات

04 الولايات المتحدة والعراق يؤكدان على التعاون الاقتصادي بوصفه أساساً للشراكة الاستراتيجية

www. hewariraq. com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.

Iraqi Institute For Dialogue

للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+9647905400123 Head@hewariraq. com

الفساد يخنق العراق

الكاتب:

سجاد جياد

زميل في مؤسسة القرن الامريكية ومسؤول مجموعة عمل السياسة الشيعية ومدير سابق لمركز البيان للدراسات

المصدر:

مؤسسة القرن الامريكية

https://tcf.org/content/report/corruption-is-strangling-iraq/

التاريخ:

16 كانون الأول 2022

متابعة:

المعهد العراقي للحوار ـ فيصل عبد اللطيف ياسين

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

ان ما يعرف بسرقة القرن تكشف ان العراق اسير لفساد منظم, مصنع ومدار ومحمي من قبل نخبة سياسية تتحكم في البلاد منذ عام ٢٠٠٣. فهذه الفضيحة تكشف تورط مسؤولين على اعلى المستويات في الحكومة, وتبرز طبيعة ارتهان الدولة في العراق وكيفية اختراقها بالإضافة الى كشفها لآليات المسائلة والحساب فيها. ان النخب السياسية في العراقية تتقاسم السلطة والموارد فيما بينها مستخدمين الأسعار المرتفعة للنفط لدرء الانهيار الاقتصادي. ولأحداث تغيير حقيقي ينبغي ترجمة هذا الغضب على شكل ضغط وافعال تتيح للمصلحين المجال للعمل. أحد السبل المتاحة هو في فسح المجال اما جيل جديد من السياسيين الشجعان عن طريق الانتخابات. الطريق الاخر هو المطالبة بأجراء تغييرات للتشريعات والمؤسسات والنظام القضائي بشكل يضمن قدرتهم وارادتهم على القضاء على الفساد ومحاسبة مرتكبيه. وأخيرا, للمجتمع الدولي دور مهم جدا أيضا, في الضغط على العراق لتحسين اداءه وفي ملاحقة الفساد الذي يقوم بنقل الأموال الى الخارج.

يبدو وكأنه مشهد هوليوودي: شبكة من اللصوص تقوم بتزوير وثائق من اجل سحب ٢.٥ مليار دولار نقدا من حساب مصرفي غير فعال. ثم تختفي الأموال من خلال صفقات مريبة لشراء العقارات وعن طريق تحويلها الى بنوك اجنبية. تم اعتقال زعيم المجموعة وهو في طريقه للصعود على متن طائرته الخاصة لمغادرة البلاد. مسؤولون على مستوى رفيع قدموا استقالاتهم على أثر الفضيحة التي تورط فيها سياسيون وموظفون في وزارة المالية والمصارف بالإضافة الى رجال اعمال فاسدين.

ولكنه من المؤسف ان ما تقدم ذكره لم يكن فلماً بل هو واقع حقيقي يعاش في العراق. منذ أواسط أكتوبر والعراقيون مصدومون بحالة اختلاس عرفت بسرقة القرن والتي تحولت الى دراما وطنية تحاول القوى السياسية تطويق تداعياتها. ان التفاصيل حول الكيفية التي حدثت بها هذه السرقة والارتباطات السياسية لمرتكبيها لم تخرج الى الضوء حتى الان, ومع كل انكشاف وتجلي لخيوط هذه العملية تظهر لنا الصورة المخزية للتورط الرسمي في تفاصيلها.

والامر الأكثر اثارة للحزن ان هذه السرقة, التي تنفرد بحجمها ووقاحة مرتكبيها, ما هي الى حلقة اخرى من سلسلة طويلة من قضايا الفساد الضخمة التي تعود الى سنة ٢٠٠٣. وبالرغم من ضخامة حجمها, الا ان سرقة ٢.٥ مليار دولار لا تشكل الا واحد بالمئة من مجمل الخسائر التي تسبب بها الفساد منذ سقوط نظام صدام حسين. خلال العقدين الأخيرين, أصبح العراقيون معتادين على اخبار حالات الفساد, لكن معظم هذه الحالات تمضي بدون توجيه أي عقوبة او حتى لا يتم الاخبار عنها.

ان ما يعرف بسرقة القرن تكشف ان العراق اسير لفساد منظم, مصنع ومدار ومحمي من قبل نخبة سياسية تتحكم في البلاد منذ عام ٢٠٠٣. فهذه الفضيحة تكشف تورط مسؤولين على اعلى المستويات في الحكومة, وتبرز طبيعة ارتهان الدولة في العراق وكيفية اختراقها بالإضافة الى كشفها لآليات المسائلة والحساب فيها. ان النخب السياسية في العراقية تتقاسم السلطة والموارد فيما بينها مستخدمين الأسعار المرتفعة للنفط لدرء الانهيار الاقتصادي.

IRAQ COPY

وبالرغم من قتامة هذا الادراك, الا انه يمثل فرصة للتحرك. ان الغضب الشعبي يتصاعد حيال انعدام العدالة: فالنخب تقوم بنهب المليارات من ثروة العراق, في الوقت الذي يغرق فيه الملايين من الناس في الفقر. ولأحداث تغيير حقيقي ينبغي ترجمة هذا الغضب على شكل ضغط وافعال تتيح للمصلحين المجال للعمل. أحد السبل المتاحة هو في فسح المجال أمام جيل جديد من السياسيين الشجعان عن طريق الانتخابات. الطريق الاخر هو المطالبة بأجراء تغييرات للتشريعات والمؤسسات والنظام القضائي بشكل يضمن قدرتهم وارادتهم على القضاء على الفساد ومحاسبة مرتكبيه. وأخيرا, للمجتمع الدولي دور مهم جدا أيضا, في الضغط على العراق لتحسين اداءه وفي ملاحقة الفساد الذي يقوم بنقل الأموال الى الخارج.

اليات الفساد:

لفترة طويلة كان الفساد أحد أخطر التحديات التي يواجهها العراق, وكانت الحكومات المتعاقبة تصارع لتحسين الوضع. وتتراوح التقديرات لكن المسؤولين الحكوميين يقولون بانه ما بين ١٥٠ الى ٣٠٠ مليار دولار فقدت من ثروة العراق بسبب الفساد منذ عام ٢٠٠٣. وتصنف منظمة الشفافية الدولية القطاع العام في العراق كواحد من بين أكثر خمسة وعشرين دولة فاسدة في العالم, بالرغم من جهود الحكومة الحثيثة للإصلاح.

ولا يتطلب الامر جهدا كبيرا لتشخيص جذر المشكلة. فقد سمحت الفوضى التي أعقبت نهاية نظام صدام للنخبة السياسية الجديدة في العراق بصهر نفسها داخل النظام الجديد, ولما يقرب من عقدين من الزمن, قامت هذه النخبة بحماية مغانمها التي حصلت عليها. قامت النخب هذه بمنهجة الفساد في عراق ما بعد ٢٠٠٣ عن طريق زرع وكلائهم في المواقع الحكومية لضمان الوصول المستمر للموارد والغطاء السياسي. واستخدمت الأحزاب السياسية النظام النيابي للسيطرة على الدولة ووضع انصارها في البرلمان والحكومة والقضاء. اضافت هذه الأحزاب الملايين من الناس الى قوائم الرواتب الخاصة بالقطاع العام كنوع من أنواع الشراء لتأييد الشعب. ومع النفوذ الذي يتأتى لهم نتيجة لذلك, تنخرط

IRAQ COPY

الأحزاب في فساد صارخ جعل من العراق أحد أسطع الأمثلة المعاصرة للأنظمة الكليبتوقراطية على مستوى العالم. تسيطر الأحزاب على الأرض والامبراطوريات الإعلامية والفصائل المسلحة والبنوك وشبكات من الشركات العاملة في مختلف القطاعات.

لقد كان الفساد يمثل مشكلة أيضا تحت حكم البعث, لكنه يختلف من حيث المستوى والمسببات. فالسرقات الضخمة للمال العام كانت محدودة لعلية من الأشخاص في قلب النظام. وتسببت العقوبات التي فرضت على العراق خلال فترة التسعينات لجوء الناس الى الفساد بدافع اليأس, حيث كان ينظر الى المحسوبية والرشاوى كضروريات اساسية للبقاء.

اما مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ فقد اخذت الفساد الى مستوى اخر أكثر منهجية ويتضمن فواعل وأحزاب عديدة. هذه المنهجة للفساد شجعت ظهور توجه اجتماعي ينظر الى الكسب غير المشروع من أموال الدولة كنوع من أنواع التعويض عن المعاناة التي تعرض لها أصحابها من قبل النظام السابق. هذا التوجه تم تمكينه بشكل جزئي من قبل الولايات المتحدة, والتي سمحت للفساد الشامل بالعمل تحت غطاء إعادة الاعمار. ويقدر حجم الخسائر في الأموال الحكومية بسبب الفساد خلال فترة الاحتلال الأمريكي (٢٠٠٣-٢٠١١) على الأرجح ما يقرب من ٢٠ مليار دولار.

وفي جوهر النظام الكليبتوقراطي في العراق يقع نظام تقاسم السلطات المعروف بالمحاصصة – وهو نظام تم الاتفاق عليه من قبل المعارضة العراقية في المهجر قبل حرب ٢٠٠٣ وتم تبنيه لاحقا من قبل الإدارة الامريكية في العراق. ان صيغة تقاسم السلطة الفئوية تعرف عادة بنظام الكوتا الذي يتم فيه توزيع المقاعد والمناصب والـوزارات بين الجماعات الطائفية والاثنية في العراق. وبالرغم من ان القانون لم ينص على المحاصصة, الا انها أضحت نظاما معمولا به بحكم الامر الواقع. في الحقيقة, ان التمثيل الاثني-الطائفي المتناسب غير مرتبط بتوازن السلطة بين الكيانات المجتمعية بقدر ارتباطه بتقاسم السلطة بين الفصائل السياسية. كل فاعل سياسي بإمكانه استغلال الية مقاسمة السلطة للسيطرة على الدولة في الوقت الذي يظهر امام ناخبيه بان يؤمن تمثيل جماعتهم الاثنية-طائفية.

IRAQ COPY

لذلك فان العامة تنظر الى المحاصصة كضامن للتمثيل المجتمعي, لكن في حقيقة الامر ما هي الا طريقة تضمن فيها النخب السياسية بقاءها في السلطة وتتقاسم عن طريقها غنائم الدولة, وغالبا لا تعنيها نتائج الانتخابات. مؤخرا, دخلت السياسات الطائفية في حالة تراجع, لكن المحاصصة لا تزال قائمة وتمثل أداة متماسكة ومنتظمة, كما دل على ذلك الطريقة التي تشكلت بها الحكومة الأخيرة.

كيف يعمل نظام الفساد

التوافقية في العراق تعمل بشكل تقليدي: تقاسم السلطة عن طريق حكومة ائتلافية, حقوق النقض تمتلكها الجماعات المختلفة, بما يتوافق مع حجمها, بالإضافة الى درجة عالية من الاستقلالية لكل مكون من هذه المكونات. عن طريق تطبيق صفقات تقاسم السلطة في جميع مستويات القطاع العام, بدءا بالوزارات وحتى الموظفين الصغار, وتوظيف التوافقية لاستيعاب الفواعل المتنافسة, فقد وجدت النخبة السياسية طريقة للسيطرة على الديمقراطية البرلمانية واستخدامها لترسيخ سلطتها ولنهب الموارد. عوامل محددة في العراق تجذر من هذا النظام بشكل قوي, أولها تشتت ولا مركزية السلطة والتهديد باستخدام العنف واختراق القضاء وتقويض دور القانون وريعية الاقتصاد التي تعتمد على أسعار النفط المرتفعة وأخيرا التدخلات الخارجية.

ولربما كانت أحزاب النخبة يوما ما مدفوعة بالمصالح السياسية و الطائفية والايديوليجيا, الا ان ما يدفعها الان هو مصالحها الاقتصادية التي يحتاجون الى حمايتها. وقد أعطت الإطاحة بنظام صدام يوما ما هدفا مشتركا يوحد هذه الأحزاب. اما اليوم, فان أقرب شيء يماثل المصلحة المشتركة هو الدفاع عن منظومة الفساد التي تسهم في اثراء هذه النخب. ولذلك وبالرغم من اختلافات هذه الأحزاب وخصوماتها, الا انها تتوحد وتضع خلافاتها جانبا في حال تعرضها لتهديد خارجي, كما حدث مع الدعم الضمني الذي تم تقديمه لجهود حكومة عادل عبد المهدي في قمع مظاهرات أكتوبر ٢٠١٩, او عند تعرضها لتهديد داخلي, كما حدث مع محاولة مقتدى الصدر للسيطرة على المنطقة الخضراء في اب ٢٠٢٢, والتي

IRAQ COPY

قادت الى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة. لذا فان التعاضد حول الإبقاء على النظام العراقي يقع في صميم الميثاق السياسي للنخبة في البلاد. وان مستوى الفساد ما هو الا مقياس لتماسك هذه النخبة.

ان الفساد مترسخ في النظام السياسي الحالي الى درجة أصبح فيها الفساد هذا هو النظام ذاتـه. سواء في الرعاية الصحية او التعليم او الخدمات المالية او البناء وغيرها من القطاعات الاخر, تستخدم النخبة السياسية وسطاء لتضخيم النفقات وازاحة المنافسين وزيادة التعيينات والابتزاز واخذ العمولات والخصومات والاحتيال والسرقة والاختلاس لجني مليارات من الدولارات سنويا. ان الزعماء الكبار محميون من شبهة التورط في عمليات الابتزاز الكبيرة كونها غير مشتركين بشكل مباشر في هذه العملية, عوضا عن ذلك فانهم يستخدمون نفوذهم السياسي لوضع أناس في مناصب مهمة وحمايتهم والضغط عليهم لاستحصال الأموال لصالحهم. على سبيل المثال, وجد الباحث ان حوالي ٤٠ بالمئة من الموازنة الاتحادية المقدرة بمليارات الدولات والمخصصة لاستيراد الادوية يتم توزيعها من خلال عمليات فاسدة, وذلك عن طريق فوز شركات تمتع بعلاقات قوية بالعقود وبأسعار مضخمة, يعود نفعها في نهاية المطاف الى أربعة أحزاب سياسية. وتصل قيمة تجارة الادوية الى حوالي ٣ مليار دولار سنويا, جزء يسير منها يعود ريعه الى خزائن الدولة.

جزء كبير من الفساد يعتمد على التعيينات, والمشتريات العامة والتراخيص, حيث ان البعض من هذه الأخيرة تمتد فتراته الى سنوات طويلة, وتقوم بتمويل الأحزاب بشكل ثابت من دون لفت الكثير من الانتباه. ان قصة سرقة ٢.٥ مليار دولار من البنك, والتي حدثت في غضون سنة واحدة والتي صارت الان متداول حديث العامة, تقف في تناقض صارخ مع الفساد طويل الأمد. حيث خرجت الفضيحة الى الأضواء في منتصف شهر أكتوبر في الوقت الذي كانت فيه حكومة مصطفى الكاظمي تهم بالانتهاء من دورتها. البعض من تفاصيل مخطط السرقة لم يتم الكشف عنه حتى الان. الا ان ما نعرفه بانها تنطوي على سرقة ٣.٧ مليار دينار عراقي (حوالي ٢.٥ مليار دولار امريكي) من حساب بنكي تابع للهيئة العامة للضرائب, وهي دائرة ترتبط إداريا بوزارة المالية) عن طريق صرف ٢٤٧ صك للفترة من أيلول

IRAQ COPY

٢٠٢١ وحتى اب ٢٠٢٢, بواسطة خمس شركات وهمية لا تمتلك أي حق قانوني في هذه الأموال. يشتمل هذا الحساب المصرفي على تأمينات مالية قابلة للإعادة تفرضها الحكومة العراقية على شركات القطاع الخاص والتي لديها عقود ومناقصات مع القطاع العام, وتفرض هذه الرسوم عادة لضمان وجود تأمينات في حال حدوث خلافات حول بنود العقود والفشل في دفع الضرائب. ووفقا لاحد المصادر الذي تحدث مع الباحث, يوجد هناك حوالي مائة شركة, معظمها عاملة في قطاع النفط, قامت بإيداع أموال في هذا الحساب. غالبا في الفترة ما بين عام ٢٠١٦ و٢٠١٧ (بالرغم ان هذا الحساب تم فتحه منذ عام ٢٠١١). وللشركات هذه استرداد هذه الودائع حين الانتهاء من انجاز المشاريع المناطة بها, لكنها ولأسباب مختلفة (مثل الفشل في تسجيل ودفع الضرائب او نفاذ صبرها بسبب العوائق البيروقراطية, او وجود التزامات عقدية بذمتها) لا تقوم باسترداد هذه الودائع.

وبحلول عام ٢٠٢١, كانت هناك المليارات من الدولارات موجودة في حساب مصرفي غير محمي بشكل محكم ومهيأة لان يتم اخذها.

المسؤولون الكبار الذين مكنوا عملية السرقة من الحدوث

تسربت بعض التفاصيل المتعلقة بعملية سرقة مبلغ ٢.٥ دولار الى الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي, وتمكن الباحث من التحقق من بعض التفاصيل المتعلقة بالإطار الزمني والحقائق الخاصة بالموضوع عن طريق التحدث الى مصادر حكومية لم تقم بالافصاح عن هويتها. وما ترشح عن هذا الامر كشف عن صورة لسرقة منظمة قام بها عدد من المسؤولين الكبار لكن المسؤولية المباشرة لأفراد معينين لا تزال غير متضحة.

نصت ضوابط سنة ٢٠١٧ على ان تخضع الأموال التي يتم سحبها من حساب الضمان الى التدقيق وضـرورة استحصال موافقات عليا. لكن الشركات التي اودعت أموالا في هذا الحساب بدأت بالتذمر من صعوبة استرجاع الأموال حين يحل موعد الاسترداد. في تموز ٢٠٢١, ألغى هيثم الجبوري, رئيس اللجنة المالية في البرلمان, نظام التدقيق وأعطى الهيئة العامة للضرائب صلاحية منح الموافقة على اجراء السحوبات من هذا الحساب. (قام الجبوري بإعطاء هذا التفويض عن طريق رسالة أرسلت

باسم اللجنة المالية في البرلمان لكن من دون علم أعضاءها.)

مكتب رئيس الوزراء أرسل كتابا يؤيد قرار الجبوري في شهر اب ٢٠٢١. وفي اليوم ذاته, تم استبدال رئيس الهيئة العامة للضرائب, شاكر الزبيدي, بأسامة حسام جودت. أسامة كان موظف بدرجة متوسطة ولم يكن من المرجح اختياره لرئاسة الهيئة العامة للضرائب, الامر الذي اثار الشكوك بان حول قيام مكتب رئيس الوزراء باختيار شخص يمكن السيطرة عليه لتمكين عملية السرقة. وفي الفترة ذاتها, أعقب الجبوري رسالته أعلاه بكتاب الى وزارة المالية يبلغهم فيها بضرورة الالتزام بتعليمات الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء وتسريع عملية الدفع.

في السادس من شهر أيلول عام ٢٠٢١, قام وزير المالية علي علاوي بتشكيل لجنة للإشراف على إعطاء الموافقات الخاصة بالسحوبات من حساب الايداعات, لتصدر اول موافقة بعد ثلاثة أيام من هذا التاريخ.

خلال الأشهر الاحدى عشر التي تلت هذا التاريخ يبدو بان عملية الصرف كانت تتم لحساب هذه الشركات الخمسة من دون قيد او شرط. قامت هذه الشركات باستخدام رسائل مزورة ادعت فيها بانها تعمل بالنيابة عن أصحاب الايداعات الأصليين: ثلاث من هذه الشركات تأسست في شهر تموز من العام ٢٠٢١, قبل البدء بعمليات السحب, بشكل يدل على بان الغرض الرئيس وراء تأسيس هذه الشركات هو الاختلاس. لقد اجتازت الخطابات المزورة عمليات التدقيق المحاسبي التي يجريها مصرف الرافدين, وتم صرف كميات كبيرة من هذه المبالغ من قبل فرع واحد من أفرع هذا المصرف في بغداد.

يبدو ان هناك عقبة وحيدة واجهتها عملية السرقة هذه. ففي الرابع من شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٢١, بعد ان تم صرف عشرة صكوك من هذا الحساب, شخص علي علاوي حدوث شبهة فساد وامر بان لا تجري عمليات السحب الا بعد استحصال موافقته الصريحة. على أي حال, فقد استمرت السحوبات, لتحدث اخرها في ١١ اب ٢٠٢٢, خمسة أيام فقط قبل استقالة علي علاوي. ووفقا للأخير, فان الدفوعات كانت تجري من دون علمه وكانت جزئيا هي السبب وراء تقديمه للاستقالة. ويبدو الامر غريبا بانه لم يقم بتدقيق فيما إذا كانت أي من الدفوعات حدثت في الفترة

IRAQ COPY

ما بين تاريخ توجيهه باستحصال موافقته قبل صرف أي مبلغ وبين تاريخ تقديمه للاستقالة.

ان هذه السرقة وتداعياتها مست الطيف السياسي العراقي بمجمله. فقد ربطت تقارير إخبارية بعضا من هذه الشركات الوهمية برئيس الوزراء السابق والمدعوم من الولايات المتحدة مصطفى الكاظمي وطاقمه, وبعضها الاخر يرتبط بتنظيم بدر الموالي لإيران, من خلال مسؤولين في وزارة المالية. وليس مفاجئا ان هذه السرقة عادت بالفائدة على مسؤولين وأحزاب مدعومة من قبل كل من الولايات المتحدة وإيران, بسبب انه وبالرغم من الاختلافات السياسية بينهما, الا ان الفساد المنظم في العراق يتضمن ويحتاج الى تعاون الخصوم السياسيين والاعداء. هؤلاء الغرماء يحاربون بعضهم الاخر في العلن الا انهم يعملون سوية في الخفاء لإثراء أنفسهم بغض النظر عن مواقفهم السياسية والأيديولوجية.

الذرائع الرسمية الواهية

تقوم سردية وزارة المالية على وجود موظفين في مصرف الرافدين تآمروا مع مالكي هذه الشركات لسحب ٢.٥ مليار دولار, وتشير وزارة المالية الى حقيقة عدم إمكانية العثور على مستندات تظهر موافقة الهيئة العامة للضرائب او وزارة المالية على كل السحوبات التي حدثت بعد تشرين الثاني ٢٠٢١(تشير المصادر بان الأدلة على ذلك تم تدميرها بشكل متعمد). لكن هذه السردية ضعيفة: يوجد هناك ما لا يقل عن ستة عشر شخصا متورطين في هذا المخطط, البعض منهم مسؤولين حكوميين. تم الكشف عن هذه السرقة في السادس عشر من شهر اب ٢٠٢٢, في نفس يوم الذي قدم فيه علي علاوي استقالته. تم استبدال الأخير بإحسان عبد الجبار كوزير بالوكالة. وفي اليوم الذي استلم فيه عبد الجبار منصبه, امر بإجراء تحقيق بخصوص السحوبات من الحساب الخاص بالهيئة العامة للضرائب, بما يوضح ان الوزير الجديد ووزارته لديهما فكرة عما كان يحدث. علاوة على ذلك, ان عملية سحب الأموال من الهيئة العامة للضرائب تتطلب المرور بثمان خطوات طويلة جدا, وان صرف مبالغ كبيرة بهذا الحجم ضمن فترة زمنية قصيرة يحتاج دعم سياسي مهول. تشير المعلومات من المصادر

IRAQ COPY

بوجود مخطط محكم التنظيم بغطاء سياسي عالي المستوى. وفقا لاحد المصادر, قام مكتب رئيس الوزراء بإجراء اتصالات مباشرة مع الهيئة العامة للضرائب ومصرف الرافدين للتأكد من إتمام عمليات السحب بشكل سريع.

وتبين التفاصيل الأخرى حدوث عملية تغطية على هذه السرقة. فالهيئة العامة للضرائب قامت بمخاطبة كل من ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة ـ كيانان معنيان بمحاربة الفساد ـ في شهر اب ٢٠٢١ قبل اجراء عمليات السحب, للاستفسار فيما إذا كان لديهما أي اعتراض بخصوص قيام الهيئة العام للضرائب بالقيام بعمليات الدفع. وعلى نحو محتمل فان الهيئة العامة للضرائب قامت بهذا الاجراء فقط لأجل الحصول على الغطاء القانوني ولتوريطهما مستقبلا فيما إذا ما تم الكشف عن هذا المخطط. وفي ضوء ذلك قامت هيئة النزاهة بإرسال محقق للنظر في الشكاوى بالضد من الهيئة العامة للضرائب عندما بدأت السحوبات بالحدوث, لكنها لم تجد أي سبب للقيام بعملية التحقيق.

من الجلي ان السرقة تطلبت اشتراك مسؤولين على مستوى عالي, على الرغم من ان قائمة المشتبه بهم تشتمل على الكثيرين. فهي تتضمن الكاظمي وموظفين كبار في مكتبه, ومسؤولين امنيين رفيعي المستوى, وموظفين كبار في وزارة المالية, وموظفين في مصرف الرافدين والبنك المركزي العراقي, ومالكي الشركات الخمسة وموظفيها, ومسؤولين في هيئة النزاهة واخرين في مناصب محددة لعبوا دورا في تمكين هذا المخطط. ان تقييم أسماء هؤلاء يظهر ارتباطهم بستة كيانات سياسية مختلفة (بما في ذلك الأحزاب الأربع التي تم الإشارة اليها في الأعلى, ومجموعات أخرى غير رسمية). لكن الأهم من ذلك, ان تقييم هذه الأسماء يعطي فهما واضحا عن منهجية الفساد وعمق سيطرته على الدولة وقدرة اللاعبين السيئين على هندسة سرقة معقدة لمبالغ مهولة ضمن فترة زمنية قصيرة.

عدم البحث عن بطل

السرقة اليوم محل تحقيق من قبل القضاء وهناك ضغط شعبي عارم للكشف عن كل تفاصيلها ولمحاسبة الجناة بسرعة. اعلى شخصية تم

IRAQ COPY

اعتقالها حتى اللحظة هو نور زهير جاسم, أحد مالكي الشركات الوهمية والذي قام بسرقة جزء كبير من مبلغ المليارين ونصف مليار دولار, حيث تم اعتقاله عندما كانت طائرته الخاصة تهم بمغادرة مطار بغداد الدولي.

رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني متحمس لإظهار اخر التطورات المتعلقة بالقضية, لان أحد أولويات حكومته التي أعلن عنها كانت محاربة الفساد. في أواخر شهر تشرين الثاني ظهر السوداني وبجانبه رزم من النقود التي تم استعادتها. وبالرغم من الغاية الدعائية لهذا المؤتمر الا انه انطوى على نوع من أنواع الفشل, فالأموال المستردة لم تمثل الا خمسة بالمئة فقط من الحجم الكلي للأموال المنهوبة, والتي تم الحصول عليها بعد ابرام صفقة تضمنت إطلاق سراح نور جاسم بكفالة.

بالنسبة للنخبة السياسية فان النتيجة المثالية ستكون القاء اللوم على مصرف الرافدين وعلى مجموعة من الموظفين غير رفيعي المستوى. وبهذه الطريقة سيتم تفادي الفضيحة التي يمكن ان يشعلها نور زهير عن طريق الكشف عن ارتباطاته السياسية. لكن السيناريو المفضل لدى النخبة وان كان ممكن الحدوث سيكون من الصعب تحقيقه نظرا لتوقيف هيثم الجبوري والذي يعتقد بانه الذراع السياسي الرئيس الذي ساهم في تمكين حدوث هذه السرقة.

ولا تزال الجوانب الأخرى لمخرجات القضية امرا لا يمكن التنبؤ بتفاصيله. على سبيل المثال, هناك إمكانية لاسترداد الأموال المسروقة لكن هذا الامر مشروط بوجود إرادة سياسية تدعم ذلك. فالمبلغ المسروق تم سحبه نقدا, حيث جرى صرف كل ٢٤٧ صك في نفس اليوم الذي تم فيه اصدار هذه الصكوك, بشكل كامل, بالرغم من قيام عدم احتفاظ مصرف الرافدين عادة بكميات كهذه من الأموال في فرع واحد (على سبيل المثال, احد الصكوك التي تم صرفها بلغت قيمته تقريبا ٦٢ مليون دولار). ويسود الاعتقاد ان القسم الأكبر من هذه الأموال لا يزال في داخل العراق حيث تم استثماره في شراء خمسة وخمسين عقارا في بغداد وحدها, كما استخدم المليار دولار الأخرى في شراء عقارات واراضي واصول. اما بقية الأموال فلا تزال موجودة على شكل كاش يتم نقلها بشكل يومي, والبعض الاخر تم تهريبه الى خارج العراق.

IRAQ COPY

لكن, إذا لم تتحد الإرادة السياسية وراء استرداد هذه الأموال, فقد تجد الدولة نفسها الخاسر الأكبر من هذه العملية, حيث من الممكن ان يطالب أصحاب الايداعات الأصليين بسحب أموالهم, وهو ما يعني ان الدولة ستكون قد خسرت ما مجموعه خمسة مليارات دولار.

وبغض النظر عن النتيجة التي ستؤول اليها هذه القضية, فإنها تظهر بان الجميع يتغذى على الفساد, وانه لا يوجد أناس صالحون في داخل النظام السيء برمته. سواء كانوا مدعومين من ايران او من الولايات المتحدة, او كانوا مدعين للإصلاح او داعمين للوضع القائم, كل الفئات مستفادة من مخططات الفساد.

علي عـلاوي, وزيـر المالية, كان من المفترض ان يستمد قوته من مصطفى الكاظمي ومن الولايات المتحدة وغيرها من الداعمين الدوليين لمحاربة الفساد. حتى انه قام بإصدار الورقة البيضاء في عام ٢٠٢٠ والتي ورد فيها تفاصيل تتعلق بالإصلاحات ولاقت ترحيبا دوليا كبيرا. لكن علاوي سمح في وقت لاحق بحدوث هذه السرقة. في حقيقة الامر, ان حكومة الكاظمي متهمة في استخدام غطاء مكافحة الفساد لتسهيل عمليات الابتزاز ـ بطريقة تشبه الأسلوب الذي اتبعه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عندما قام باحتجاز النخب السعودية في فندق الريتز في الرياض عام ٢٠١٧. وكما ذكر احد المصادر للباحث, فان اللجنة التي شكلها الكاظمي (التي منحت لقبا مفخما عنوانه اللجنة الدائمة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم الكبرى والمشكلة بموجب الامر الديواني رقم ٢٩ في السابع والعشرين من شهر اب ٢٠٢٠) تم استخدامها للاستهداف السياسي لأفراد غير مدعومين قاموا بجمع ثرواتهم عن طريق الفساد. هؤلاء الافراد تم احتجازهم واخضاعهم للتعذيب والابتزاز لانتزاع ملايين الدولات منهم لصالح الكاظمي ودائرته. جوهريا, يمكن تلخيص عمل اللجنة بقيام أناس سيئين بأفعال سيئة بحق اشخاص سيئين آخرين, وتابعت اللجنة رسميا خلال فترة عملها اربع عشر قضية فقط وأصدرت على ضوئها تسعة عشر حكما فقط.

وكان المستهدفون يتم اخذهم الى مركزي اعتقال أحدهما تديره وكالة الاستخبارات في وسط بغداد في مطار المثنى القديم والأخر مركز

IRAQ COPY

تابع لوزارة الداخلية بالقرب من مطار بغداد, حيث اشارت التقارير بتورط الكاظمي نفسه في عمليات الابتزاز. ومن الأمور المثيرة, ان الولايات المتحدة نفسها كانت اقرت بحدوث انتهاكات للموقفين داخل مراكز الاحتجاز حيث عانى بعضهم من الانتهاكات الجسدية في المعتقلات ومنعهم من الحصول على الخدمات الطبية والتمثيل القانوني. وقد صدر بحق رئيس اللجنة اللواء احمد أبو رغيف ووكيل وزير الداخلية لشؤون الاستخبارات مذكرة توقيف مؤخرا بسبب اتهامه بتعذيب مدير عام سابق في وزارة التجارة حتى الموت.

في الوقت الذي تنخرط فيه حكومة السوداني بشكل لا يقبل الشك في عملية تطهير المناصب الحكومية من المسؤولين الذين يعودون الى حقبة الكاظمي لأسباب سياسية, ينبغي ان تكون هنالك محاسبة على الانتهاكات التي حدثت في عهد وزارة الكاظمي والحكومات السابقة. النظام نفسه مسخر لتسهيل حدوث الفساد ولمنع حدوث أي مسائلة. بالإضافة الى ذلك, لاعبون سياسيون ينتمون الى مختلف الطيف السياسي ـ مؤيدون ومناهضون للولايات المتحدة ـ متورطون في الفساد. وحتى عندما تقوم الحكومة بإطلاق حملات لمكافحة الفساد, فان هذه الحملات تستخدم لأغراض سياسية فاسدة.

ان قضية مصرف الرافدين ما هي الا مثال على الفساد المنظم سياسيا والذي يحدث من خلال النفوذ والسيطرة على القطاع العام. فالمستويات العالية من الموظفين الحكوميين والتي تعرف بالدرجات الخاصة يحصلون على مناصبهم عن طريق التصويت النيابي او الوزاري, او بواسطة رئيس الوزراء نفسه. العملية ذاتها تستخدم لشغل المناصب العليا في الجيش والقضاء والهيئات المستقلة مثل مفوضية الانتخابات وهيئة النزاهة والبنك المركزي. ونظرا لقوتهم في داخل البرلمان والحكومة, تستخدم الأحـزاب السياسية صيغة تقاسم السلطة او ما يعرف بالمحاصصة والمساومات وحتى الرشاوى لتوزيع هذه المناصب المهمة وبالتالي الحفاظ على السيطرة على ركائز القوى والاهم من ذلك السيطرة على ميكانيزمات المسائلة. وعليه, حتى عندما يوجد هناك رئيس وزراء بعقلية إصلاحية, فان الأحـزاب السياسية تمتلك أدوات تمكنها من تعطيل أي

محاولة جادة وعميقة للتغيير. هذا الامر يجعل عملية الإصلاح مستحيلة, كون النظام السياسي فاسد والاليات التي يمكن استخدامها لتطبيق حكم القانون والمسائلة هي اليات مخترقة.

محاربة نظام منخور

اول خطوة لهزيمة الفساد هي تعبأة الإرادة السياسية اللازمة لتحدي اللاعبين الأقوياء الذين يقفون خلفه. بعبارات واضحة, هذا صراع ضد المافيا التي تحكم العراق, لذلك توجد هناك حاجة لقدر كبير من الشجاعة والحزم والبصيرة. ونظرا لخطورة الوضع وفداحته الشديدة, فان استهداف النخبة السياسية قد لا يؤتي بنتيجة, كونهم مسيطرين على النظام في الأصل. لذا فان بناء رأي عام وضغط شعبي يمكن ان تكن فرصته اكبر للنجاح في تحفيز الإصلاحات.

أولا, هناك حاجة لتركيز الجهود لتشكيل شبكة من السياسيين أصحاب الرؤية المشتركة والموظفين الحكوميين والمحامين والقضاة والباحثين والصحفيين والمسؤولين الامنين لتسليط الضوء على حالات الفساد وتحريك الرأي العام. ثانيا, هناك حاجة لتعلم الدروس من تجارب دول أخرى مثل إيطاليا, والتي حققت تقدما كبيرا بالضد من المافيا الإيطالية خلال التسعينات وبداية الالفية الثالثة من خلال استخدام الغضب الشعبي لفرض الإصلاحات. ثالثا, على الناشطين وقادة المجتمع النظر الى الانتخابات المقبلة كفرصة لانتخاب مصلحين بالشكل الذي يسهم في تقليل سلطة النخبة السياسية في البرلمان. بينما سيبدو من غير الواقعي توقع قيام السوداني بقيادة الحملة بالضد من الفساد وتحقيق نتائج مباشرة, سيبقى هو المرشح الأفضل للقيام بمهمة الإصلاح ولإجبار النخبة السياسية على القبول بالتغيير. وكما كتب المحللان ريناد منصور وحيدر الشاكري بان السوداني يحتاج الى بناء تحالف من المصلحين داخل وخارج الحكومة بإمكانهم إعطاء زخم لعملية الإصلاح.

ان أحد اهم أدوات مكافحة الفساد في العراق موجودة بالفعل, الا وهي هيئة النزاهة, والتي تعمل على منع ومراقبة ومحاسبة الفاسدين. لكن النخبة السياسية استخدمت النسخة الهدامة من المحاصصة لإبقاء

IRAQ COPY

هيئة النزاهة من دون صلاحيات حقيقية, لكنها لا تزال تمتلك القدرة الكامنة على ان تكون فعالة جدا اذا ما تم تفعيلها. وعلى اختلاف مشارب الطيف السياسي, هناك غياب للإرادة السياسية لتمكين كيانات مثل هيئة النزاهة للقيام بعملها بشكل صحيح وباستقلالية وللقيام باقتلاع الفساد بشكل حقيقي. وكما هي في الوقت الحاضر, فان هيئة النزاهة نفسها يتم تعيينها من قبل الكابينة الوزارة باستخدام المحاصصة, كما ان هناك مؤسسات أخرى لا تخضع او تستجيب لعمليات الهيئة, وفقط ٧ بالمئة من الاف القضايا التي تحيلها الهيئة الى القضاء يتم محاسبة مرتكبيها بشكل فعلي. الهيئة مشغولة لكن نجاحها في منع ومعاقبة الفساد محدود جدا. وهذا الامر يبدو مخططا له ـ فالنخب السياسية لا تريد تقوية هيئة النزاهة بشكل أكبر من هذا الحد.

تعتمد النزاهة على البيانات الورقية التي تتلقاها من المؤسسات الأخرى وتصارع للتحقيق بشكل كلي بسبب عدم قدرتها على الوصول الى المعلومات الموثوقة ونقص القدرات والصلاحيات. ما لم يتم تحديث القطاع العام واعتماد الأنظمة الاليكترونية في السجلات المالية, ستستمر معاناة هيئة النزاهة لمنع الفساد من الحدوث وستنجح فقط في ادانة عدد قليل من حالات الفساد بعد وقوعها. ان الفجوة بين عدد الحالات الخاضعة للتحقيق من قبل هيئة النزاهة وتلك التي يدينها القضاء هي مقياس للحكم على جهود هذه الهيئة, حيث تؤشر الضعف في قدرتها على تحقيق النجاح. من دون اجراء أي تحسينات على طريقة عمل الهيئة مع القضاء, سيستمر سيناريو افلات الفاسدين الكبار من قبضة العدالة. اقسام محددة في داخل الهيئة, مثل دائرة التحقيقات ودائرة الوقاية, مهمة جدا لنجاح عمل الهيئة, لكنها بحاجة الى دعم وقدرات اكبر للقيام بأعمالهما بشكل افضل. وما سيساعد عمل اللجنة بشكل كبير هو قيام الحكومة والجهاز التشريعي او كلاهما بإرغام المؤسسات الأخرى على الاستجابة للهيئة عن طريق منح الأخيرة صلاحيات أكبر. أحد الأفكار المطروحة هي إعـادة المفتشين العموميين العاملين في الـوزارات ولكنهم يتمتعون باستقلالية تامة عن الوزراء ويرفعون تقاريرهم الى هيئة النزاهة فقط.

ان التأثير المحتمل للمجتمع الدولي في قضية مكافحة الفساد لا

ينبغي التقليل من شأنه. ان الكثير من المليارات من الدولارات التي فقدت بسبب الفساد ينتهي بها المطاف الى خارج البلاد, ويصارع العراق لاسترجاع هذه الأموال والمجرمين المسؤولين عن سرقتها. فالمساعدة من قبل دول أخرى ستردع محاولات غسيل الأموال. كما يتوجب على المجتمع الدولي زيادة الضغوطات على العراق لتحسين معايير مكافحة الفساد لديه ولدعم جهود المجتمع المدني في لتعزيز مجال المسائلة. من دون إصلاحات حقيقية, سيستمر النزيف في ثروات العراق من قبل المافيات وسيسلب الجيل القادم من فرص عيش حياة كريمة.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- ان الفساد في العراق متغلغل في جميع مفاصل الدولة وأصبح منظومة قائمة ومستقلة متماهية مع النظام السياسي وتمتلك أذرع سياسية وقانونية ومؤسساتية تقوم بحمايتها ومنع خضوعها للمساءلة والعدالة.
- ان أي محاولة من قبل أي رئيس حكومة حالي او مستقبلي تهدف الى مكافحة الفساد سيتم الالتفاف عليها وتحريفها وتسويفها بشكل لا يتم فيه المس بالرموز الكبيرة للفساد وشخوصه واليه عمله,
- على الرغم من قتامة المشهد القائم في العراق, الا ان البلاد لا تزال تمتلك بعضا من الحلول والادوات القليلة المتبقية التي قد تفضي الى تطويق وتحجيم غول الفساد بشكل تدريجي اذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية وراء ذلك.
- لا ينبغي الاستهانة بقوة الراي العام والضغط الشعبي في هذا الميدان, فهو يمنح رئيس الحكومة قوة كبيرة تساعده في ارغام الأطـراف السياسية المتورطة في الفساد على تقديم تنازلات تصب في مصلحة الجهود الإصلاحية.
- توفير الدعم اللامحدود الى جهود هيئة النزاهة المادي والمعنوي وتوفير الغطاء السياسي الذي تحتاجه عند القيام بالتحقيق في ملفات الفساد التي تنفذ لحساب جهات سياسية متنفذه.
- اشـراك المجتمع الدولي والإفـادة منه في مجال تتبع الأموال المنهوبة وغسيلها واعتقال وتسليم المتورطين في عمليات الفساد بعد مغادرتهم للبلاد.

لماذا لا يزال التعامل بالنقد هو الصيغة السائدة في العراق

بعد عقود من الحرب والنزوح والعقوبات, لا يزال العراق منقطعا عن النظام المالي العالمي

الكاتب:

وينثروب برودجير

صحفي وباحث مقيم في السليمانية, مختص بالسياسات وحقوق الانسان والاقتصاد السياسي.

المصدر:

Rest of the World

https://restofworld.org/2023/iraq-digital-payments/

التاريخ:

8 شباط 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار- فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

لا يـزال العـراق معـزولا عـن أنظمة الدفـع الاليكترونيـة والتي يعـد وجودها امرا بديهيا بالنسـبة الاعمال التجارية حول العالم. اقل من خمس السـكان يمتلكـون حسـابات مصرفيـة ومزودي خدمـات الدفع العالمي لا ينشـطون في البلاد. لقد تركت العقوبات والحروب وموجات النزوح الاقتصاد العراقي متخلفـا ومعتمـدا علـى صـادرات النفـط. تاريخيـا, قـام المجتمـع الدولـي بمعاقبة العراق بشـكل كبير لمحاسبة نظام صدام حسين ولمراقبة القطاع المالـي لمنـع وصـول الدعـم للجماعـات الإرهابيـة مثـل الدولة الإسـلامية. اغلب هذه العقوبات تم رفعها الان. في شهر يناير من سنة ٢٠٢٢, أزال الاتحاد الأوربـي العـراق مـن قائمته للـدول التي تشـكل مخاطر مالية بسـبب أوجه قصـور فـي مكافحة غسـيل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب. ان التفعيـل الكامل لإمكانـات نظـم الدفع الاليكتروني في العراق يحتـاج الى إصلاحات تنظيمية هائلـة مـن قبل الحكومة في بغداد لجعل لتسـهيل الامـر لمزودي خدمات الدفع الدوليين والمحليين للعمل بالإضافة الى تغير العقلية السـائدة بين المسـتهلكين وتحويلها بعيـدا عن الاعتماد علـى التعاملات النقدية.

سوق العملة هو أحد أكثر الأماكن زحمة في السوق القديم في مدينة السليمانية. ويمكن سماع صوت الات عد النقود حيث يضع الصرافون رزم الدنانير العراقية والتومانات الإيرانية والدولارات الامريكية في مكاتبهم المكتظة ويحاول الرجال استغلال فرصة التقلبات في أسعار الصرف. التجار والوسطاء يتشاركون السكائر واخر اخبار سعر الصرف. ويضع هؤلاء أجهزة المحمول بالقرب منهم حيث يتم استخدامها في الغالب للاتصال بنظرائهم في المدن الأخرى لتخويلهم بإجراء الدفع النقدي. في الوقت الذي يستخدم فيه التجار والزبائن حول العالم الحوالات الاليكترونية بشكل متزايد, لا يزال النقد هو المهيمن في داخل العراق.

هنالك عـدة منصات خاصة بالدفع الاليكتروني متاحة للمستهلكين في العراق. وكان البنك العراقي قد اعطى سبعة عشر رخصة لشركات خاصة بتشغيل المحافظ الاليكترونية بما في ذلك, اسيا حوالة, وزين كاش, ومحفظة ناس, وفاست بي. كما تم متح خمسة عشر رخصة أخرى لخدمات تتعلق بالدفع الاليكتروني.

لكن رواد الاعمال ومالكي المصالح الذين يحاولون انماء القطاع الخاص الضعيف يواجهون تحديا مزدوجا: أولا, لا يزال المستهلكون المحليون مترددين بشأن تبني منصات الدفع الاليكتروني المحلية, وثانيا, انقطاع العراق عن نظم الدفع الرقمية العالمية, والتي يعتبرها أصحاب الاعمال حول العالم امرا بديهيا.

وقد أخبر انس فاضل وهو محلل بيانات يعمل في السوق الصحيفة بان الناس هنا لا يفهمون معنى العملة الاليكترونية, فالجميع هنا يستخدم الكاش ويضع ثقته فيه اكثر من المدفوعات الاليكترونية. لكن بالنسبة لي ولزملائي فأننا نحتاجه بالتأكيد اذا ما اردنا ارسال أموال الى الولايات المتحدة او اوربا. «القيام بذلك ليس امر يسير, يقول فاضل. اغلب العراقيون لا يستخدمون بطاقات الائتمان – اقل من خمس العراقيون يمتلكون حسابات مصرفية, وفقا لتقديرات البنك الدولي ـ ومزودي خدمات الدفع العالمية مثلStripe, PayPal, Apple Pay, غير متاحة في هذا

IRAQ COPY

البلد. قال بعض الخبراء للصحيفة انه في رأيهم الشخصي هذا الامر مرجح حيث ان هذه الشركات تنظر الى عملياتها هنا كعمل ينطوي على مخاطر عالية.

ان الدفوعات الاليكترونية تصبح أكثر شيوعا حول العالم ـ وهو توجه اكتسب زخما خلال فترة تفشي وباء كورونا. وفقا لمحللي البنك الدولي, ان ثلثي البالغين حول العالم يقومون بإجراء او تلقي دفوعات الكترونية. وازداد الرقم في دول العالم النامي من ٣٥٪ في عام ٢٠١٤ الى ٥٧٪ في عام ٢٠٢١. هذا التحول الذي يبدوا اكثر وضوحا في مناطق مثل افريقيا واسيا.

لقد دمرت الحروب والنزوح والعقوبات العراق منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وتركت اقتصاد البلاد متخلفا ومعتمدا على صادرات النفط. ان جهود اصلاح الضوابط القانونية والمالية القديمة وتعزيز القطاع الخاص, وتنويع قاعدة الاقتصاد العراق يتم عرقلتها بشكل متكرر من قبل المصالح الراسخة. الفساد هو عائق رئيس في هذا المجال: صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق كأحد أكثر خمس دول يسود فيه الكسب غير المشروع في العالم لسنة ٢٠٢١.

نتيجة لذلك, ليس بإمكان رواد الاعمال ـ الذين يرى الكثير اهميتهم بالنسبة لمستقبل العراق ـ أداء تعاملاتهم المالية بالشكل السائد في اقتصاديات الدول حول العالم. فمصالحهم التجارية تعتمد على التعاملات النقدية مع زبائنهم المحليين, ولا يستطيعون التوسع الى خارج البلاد او تأمين مصادر تمويل من الخارج. هذه التحديات تثني الناس عن السعي لتحقيق احلامهم الاقتصادية, وهو ما يضاف الى قائمة الاحباطات الاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي في عـراق ما بعد ٢٠٠٣ والتي ساهمت في اشتعال مظاهرات تشرين في سنة ٢٠١٩.

يقول ضياء ستار, المؤسس والمدير التنفيذي لتطبيق «سبع صنايع» الناشئ للخدمات الحرفية ومقره في بغداد, بان زيادة الوصول الى نظام الدفعات الاليكترونية سيساعد على خلك فرص

أكبر لرواد الاعمال والنساء والعاطلين عن العمل. بدلا من ابقائهم معتمدين على التعيينات الحكومية ونظام الزبائنية السياسي, سيمكن هؤلاء من العمل لصالحهم الخاص.

لكن, مع إمكانية الوصول المحدودة للخدمات المالية الرقمية, فقد أصبح عمل ضياء عبارة عن سلسلة من التعقيدات. ويقول ضياء بانه احتاج الى الكثر من خمسة اشهر لإيجاد طريقة للدفع ولتسجيل تطبيقه على السوق الخاص بشركة ابل بسبب عدم وجود وسيلة للقيام بالتحويلات المالية بنفسه. فبطاقات الائتمان المرتبطة بالمصرف العراقي الذي يتعامل معه تعمل في داخل العراق فقط ولا يمكن ربطها بحساب شركة ابل.

ويذكر ضياء ستار بان الأمور البسيطة تشكل تحدي كبير بالنسبة للشركات الناشئة, وهو ما يجعل الامر صعبا بالنسبة للأعمال الناشئة لتنمو وتكبر.

أخيرا, اقنع ضياء مطورا يعيش في خارج العراق ليقوم بالدفع بالنيابة عنه وهو امر ليس بالآمن ولا بالمهني كما اقر ضياء بذلك.

أصحاب الاعمال في جميع انحاء العراق ـ من التجار الاعتياديين في السوق الى رواد الاعمال في مجال التكنلوجيا ـ ربما يرغبون في استخدام نظام الدفع الاليكتروني, لكن اغلب زبائنهم غير مستعدين لاستخدام أي شيء غير النقد.

على سبيل المثال, ان ما يتم استخدامه في منصة مسواك الخاصة بالتسوق الاليكتروني يمثل فقد ما قدره ٢٪ من جميع الحوالات. ويقول علي الهلالي, رئيس قسم التسويق والاتصالات في الشركة, بان ٩٨٪ من التعاملات الباقية تجري نقدا عند استلام البضاعة.

اكثر التحويلات المالية الرقمية الشائعة في البلاد تتضمن موظفي القطاع العام والمتقاعدين الذين يقومون بسحب رواتبهم الشهرية عن طريق بطاقات الدفع المسبق من محلات الصرافة, والبنوك, وأجهزة الصرافة الالية. لكنهم يستخدمون

IRAQ COPY

الأوراق المالية في تعاملاتهم اليومية وفي مدخراتهم وعند القيام بعمليات شراء كبيرة.

وتقول جوانا أبو بكر, التي تمتلك متجرا صغيرا بانها ليست بحاجة الى نظام دفع اليكتروني, فكل ما تحتاجه هي, تستطيع ان تدفع حسابه نقدا. ولهذا السبب فأنها لا تقوم باستخدام هذه الأنظمة.

البعض الاخر يبدو متحمسا لاستخدام المدفوعات الرقمية لكنهم يدعون بان المنصات المحلية لا يمكن الاعتماد عليها.

يقول علي زلزلة, وهو مهندس مقيم في بغداد, بان الدفع الاليكتروني اسهل واسرع من النقد, لكنه يقر باحتمالية عدم اشتغالها او اتصالها بالشبكة, الامر الذي كان قد حدث من قبل لمرات عديدة.

الكثير من رواد الاعمال يجدون أنفسهم محبطين لعدم شيوع استخدام الدفع الاليكتروني ويشعرون بان هذا الامر يعرقل نمو وازدهار أعمالهم.

احمد جمال هو احد مؤسسي شركة كورديفيا والرئيس التنفيذي للعمليات في هذه الشركة الناشئة التي يقع مقرها في اربيل وتختص بتقديم الألعاب الاليكترونية الحية. هذه الألعاب تستقطب الالاف من المستخدمين في كل ليلة. يحصل الفائزون فيها على كوبونات رقمية من المصالح التجارية التقليدية والتي تسعى الى إيجاد زبائن جدد. يقول احمد بان التحدي الأكبر الذي نواجهه مع نظام التعاملات النقدي هو إدارة الحسابات, موضحا بانه يحتاج الى وقت وجهد واموال لمتابعة الزبائن المنتشرين على نطاق جغرافي واسع واستحصال الأموال منهم. ويضيف احمد «لو كان هناك دفع اليكتروني, كل شيء كان سيحدث بشكل اوتوماتيكي وسريع. وستكون الأمور أسهل بكثير.

وبشكل يعكس تفضيلات الزبائن, على أي حال, فالكثير من الاعمال التجارية لا تقدم خيارات الدفع الاليكتروني, على الرغم من تشخيصهم لفوائد هذا النظام.

بعد قيامها بملاحظة ما قد تتعرض له النساء من تحرش خلال استخدامهن لخدمات سيارات الأجرة, أنشأت شهد نعمان عادل تطبيق اوتو كير, والذي يتيح لزبائنه حجز المواعيد لغسل وصيانة السيارات بشكل اليكتروني, كما يوفر للنساء مكان امن للانتظار. تقول شهد بانها لم تقم بتوفير خيار الدفع الاليكتروني حتى اللحظة, لكنها تأمل باضافته قريبا. وتمضي شهد بالقول « بان الشعب العراقي لا يزال لا يثق بالدفع الاليكتروني, لكن من خلال الوعي والتوجيه, نحن نسعى لتغيير هذا الامر.»

رواد الاعمال وأصحاب المصالح التجارية في العراق الذي يتطلعون لزيادة اتصالهم بالاقتصاد العالمي يرغبون في استخدام الدفع الاليكتروني للحصول على الخدمات والمواد من الخارج بالاعتماد على خدمات الدفع العالمية.

يقول ادم حسن, المختص في تطوير المشاريع في مؤسسة المحطة لريادة الاعمار, بان هناك طلب من أصحاب الاعمال العراقيين ورواد الاعمال على منصات الدفع الاليكتروني مثل PayPal, لكن وللأسف, هذه المنصات لا تدعم رسميا الحسابات المنشاة في العراق.»

تاريخيا, قام المجتمع الدولي بمعاقبة العراق بشكل كبير لمحاسبة نظام صدام حسين ولمراقبة القطاع المالي لمنع وصول الدعم للجماعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية. اغلب هذه العقوبات تم رفعها الان. على سبيل المثال, في شهر يناير ٢٠٢٢, أزال الاتحاد الأوربي العراق من قائمته للدول التي تشكل مخاطر مالية بسبب أوجه قصور في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويذكر الهلالي رئيس قسم التسويق والاتصالات في تطبيق مسواك, واليس بوسلي, المؤسس المشارك والمدير التنفيذي في شركة «فايف ون لاب» بأنهم لم يكونوا مدركين وجود قيود خارجية تمنع عمل مزودي خدمات الدفع العالمية في داخل العراق.

IRAQ COPY

«لقد اوهمنا بانه لا يوجد هناك ضوابط محددة على العراق تحديدا تتعلق بهذه المسألة, تقول بوسلي, بالإشارة الى الجزء المتعلق بالعقوبات المفروضة من وزارة الخزانة الامريكية. وتقول بوسلي, ان الامر يتعلق بالمخاطرة بالنسبة لشركات التكنلوجيا.

ويضيف الهلالي, في نهاية المطاف, فان مزودي خدمات الدفع العالمية هم شركات خاصة ستقرر بنفسها فيما اذا كانت ترغب بالدخول الى السوق العراقية ام لا... ربما ان العراق لا يزال سوقا غير جذابا في مجال الدفع الاليكتروني بالنسبة لهم.»

القصور في مجال التشريع الداخلي والاطر المالية في العراق يتم النظر اليها كأحد اهم الحواجز امام مزودي خدمات الدفع العالمية والتي تحول دون دخولهم الى البلاد.

يستشهد الهلالي بأحد الشركات التي يقع مقرها في كالفورنيا والتي تعرف بAlgoPay , والتي تمتلك روابط قوية مع شركة PayPal والتي حاولت الدخول الى العراق في سنة ٢٠٢٠. «الترحاب الشعبي بهذه الشركة كان عظيما لكن البنك المركزي العراقي منع استخدامها لكونها غير مسجلة ولا تمتلك إجازة محلية للعمل في العراق,» يقول الهلالي.

اذا ما ارادت الحكومة العراقية مواجهة هذه التحديات, فان الفرص التي يتم خلقها ستكون كبيرة جدا, بشكل يجعل من البيئة العراقية للشركات الناشئة قابلة للتوسع», تقول بوسلي.

«الكثير من الشركات الناشئة والاعمال التجارية سترغب باستخدام الخدمات المتاحة في خارج البلاد والتي لا يستطيعون استخدامها لعدم قدرتهم على الدفع», تضيف بوسلي.

ان التفعيل الكامل لإمكانات نظم الدفع الاليكتروني في العراق يحتاج الى إصلاحات تنظيمية هائلة من قبل الحكومة في بغداد لجعل لتسهيل الامر لمزودي خدمات الدفع الدوليين والمحليين للعمل بالإضافة الى تغير العقلية السائدة بين المستهلكين وتحويلها بعيدا عن الاعتماد على التعاملات النقدية.

يشعر ستار, رائد الاعمال من بغداد, بان هذا التحول الثنائي سيقدم الدافع الذي يحتاجه العراقيون بشكل ماس والذين يصارعون من اجل إيجاد مستقبل أفضل في بلد يعاني اقتصاده من العطب.

«ان تفعيل نظام الدفع الاليكتروني في العراق لن يساعد الشركات الناشئة وأصحاب الاعمال فحسب, انما سيخلق الكثير من فرص العمل للعاطلين عن العمل في العراق, يقول ستار.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- لا تزال التعاملات المالية في العراق تعتمد على النقود وهي طريقة بدائية ومنقطعة الصلة عن نظم الدفع العالمية المتطورة والتي أصبحت جزءا بديهيا وضروريا لإنجاز الاعمال التجارية والمصالح في جميع انحاء العالم.
- هناك عدة عوامل وعوائق تحول دون تحديث وإدخال نظم الدفع الاليكتروني الى العراق جزء منها خارجي يتعلق بعقوبات دولية سابقة ومحاذير تجارية لدى الشركات العالمية في التعامل مع العراق, والقسم الاخر داخلي مرتبط باللوائح القانونية والتعليمات القديمة بالإضافة الى المصالح الراسخة التي تستفيد من عشوائية النظام القائم والذي يسهل من عمليات الاحتيال والسرقة, والعقلية الاجتماعية السائدة التي لا تثق كثيرا بالتعاملات المالية الرقمية.
- ان اعتماد النظم الحديثة في الدفع والتعاملات المالية والتجارية من شأنه ان يفتح افاقا واسعا امام أصحاب الاعمال والرواد ومالكي الشركات الناشئة ويعزز من نمو القطاع الخاص ويقلل من معدلات البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة.

إنهاء التواطؤ الأمريكي في خرق العراق للعقوبات

الكاتبان

جون حنا

هو كبير زملاء راندي وتشارلز واكس في المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي ومستشار الأمن القومي السابق لنائب الرئيس ديك تشيني

جويل ريبورن

مدير المركز الأمريكي لدراسات المشرق، شغل منصب المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا خلال إدارة ترامب.

المصدر:

Washington Examiner

https://www.washingtonexaminer.com/opinion/end-americas-complicity-in-iraqs-sanctions-busting

التاريخ:

8 شباط 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار- د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

لقد أساء السياسيون العراقيون، لأكثر من عقد من الزمان، استعمال وصولهم السهل إلى الدولار الأمريكي للسرقة من شعبهم. والأكثر خطورة من ذلك، ان الحكومات العراقية المتعاقبة قد تواطأت مع الحرس الثوري الإسلامي الإيراني للالتفاف على العقوبات الأمريكية وتحويل المليارات لتمويل برنامج إيران النووي والإرهاب والعدوان الإقليمي. وإلى أن يتخذ العراق إجراءات صارمة إزاء هذه الأنشطة، يتعين على واشنطن ترفض أي تواطؤ آخر فيما قد يكون أكبر مخطط لغسيل الاموال في العالم- وهو مخطط من شأنه تعريض النظام المالي الأمريكي وحياة الأمريكيين للخطر. فعلى مدى العقد المنصرم، يبدو أن معدل مزاد الدولار قد بلغ حوالي 200 مليون دولار في اليوم، أو مليار دولار في الأسبوع. وتتفق الأدلة المُستقاة من البنتاغون في عام 2012 والمصرف الاحتياطي الاتحادي (الفدرالي) اليوم بأن الأغلبية العظمى منها قد تم تحويله باستمرار لأغراض غير مشروعة.

IRAQ COPY

يصل وفد عراقي إلى واشنطن يوم الأربعاء. وكان أعضاء ذلك الوفد بأمس الحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة للتخفيف من وطأة أزمة تهدد العملة الوطنية العراقية، الدينار. يتعين على إدارة بايدن أن لاتعيرهم أذناً صاغية.

فقد أساء السياسيون العراقيون، لأكثر من عقد من الزمان، استعمال وصولهم السهل إلى الدولار الأمريكي للسرقة من شعبهم. والأكثر خطورة من ذلك، ان الحكومات العراقية المتعاقبة قد تواطأت مع الحرس الثوري الإسلامي الإيراني للالتفاف على العقوبات الأمريكية وتحويل المليارات لتمويل برنامج إيران النووي والإرهاب والعدوان الإقليمي. وإلى أن يتخذ العراق إجراءات صارمة إزاء هذه الأنشطة، يتعين على واشنطن أن ترفض أي تواطؤ آخر فيما قد يكون أكبر مخطط لغسيل الاموال في العالم- وهو مخطط من شأنه تعريض النظام المالي الأمريكي وحياة الأمريكيين للخطر.

بدأت أزمة الدينار العراقي في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بعد أن فرضت الولايات المتحدة مزيداً من العناية الواجبة الأكثر صرامة على المعاملات الخارجية التي تخدمها المصارف العراقية. ومنذ ذلك الحين رفض مايصل إلى 80% من المعاملات التي راجعها مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بسبب مخاوف التحويل إلى ايران، الأمر الذي أدى إلى تقييد وصول العراق إلى الدولار بنحو كبيرة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مضطرد في قيمة الدينار العراقي. وفي قلب عملية الاحتيال هناك آلية يديرها البنك العراقي تعرف باسم «مزاد الدولار». والمزاد هو عملية بدأتها الولايات المتحدة في العام 2004 للسماح للمصارف العراقية بالوصول إلى الدولارات بأسعار مفضلة لتمويل الواردات التي تشتد الحاجة إليها. وتأتي الـدولارات من حساب عراقي في المصرف الاحتياطي الاتحادي (الفيدرالي) في نيويورك يتولى توجيه عائدات النفط الكبيرة للعراق.

بيد أن الأمر لم يستغرق وقتاً كبيراً حتى أفسد السياسيون العراقيون وإيران والفواعل السيئة الأخرى العملية. وسرعان ما جعلوا المعاملات الوهمية بالدولار هي العرف السائد، وذلك باستعمال سيطرتهم على البنوك العراقية وعلى السلطات المسؤولة عن الحدود، وشبكة من الشركات الوهمية، والوثائق المزورة. وتضخمت تكاليف الاستيراد بنحو

IRAQ COPY

فظيع. وكانت المعاملات تجري، في كثير من الاحيان على الورق فقط- ولم تصل أي بضائع إلى العراق، في حين حوّلت الملايين من الدولارات إلى حسابات أجنبية غامضة.

للأسف، طالما عرفت الحكومة الأمريكية بهذه الانتهاكات. فقد لاحظ مفتش خاص في البنتاغون أنه ومنذ عام 2012 أن مايصل إلى 80% من مبيعات المزاد بالدولار كانت مرتبطة بصفقات غير قانونية يتم تحويلها إلى الخارج. وقد قامت واشنطن في عام 2015 مؤقتاً بتقييد تدفق الدولارات لوقف عمليات التحويل، لكنها تراجعت عندما احتجت بغداد ووافقت على إجراء إصلاحات شكلية. وقد كتب المراسل روبرت وورث في عام 2020 الرواية النهائية لكيفية استمرار الدولة في العمل بوصفها عملاقاً يمول السلوكيات الخبيثة لواحد من أخطر خصوم أمريكا.

وإذ يتعذر معرفة المدى الكامل للضرر، إلا أن الأرقام الأولية مذهلة. فعلى مدى العقد المنصرم، يبدو أن معدل مزاد الدولار قد بلغ حوالي 200 مليون دولار في اليوم، أو مليار دولار في الأسبوع. وتتفق الأدلة المستقاة من البنتاغون في عام 2012 والاحتياطي الاتحادي (الفدرالي) اليوم بأن الأغلبية العظمى منها قد تم تحويله باستمرار لأغـراض غير مشروعة، والحرس الثوري الإيراني المستفيد الرئيس منها. وفي تقرير روبرت وورث 2020، أشارت تقديرات الخبراء إلى أن إجمالي الأموال المهربة إلى الخارج قد يصل إلى 300 مليار دولار. وبصرف النظر عن المبلغ المحدد فمن المحتمل أن يكون الشعب العراقي قد سُرق من ثروته الوطنية أكثر من أي بلد في التاريخ.

ومع استمرار دأب إيـران في أن تغدو دولـة نووية وبقتل طائراتها المسيرة الأبرياء في أوكرانيا، ذهبت إدارة بايدن – وهذا الأمر يحُسب لها- إلى أبعد من سابقتها في المطالبة أخيراً بانها نزيف الدولار العراقي لإيران. والسؤال المطروح في الوقت الراهن هو ما إذا كان بإمكانها الحفاظ على هذا الموقف في مواجهة صرخات بغداد المطالبة بالإعفاء من العقوبات.

ثمة نقطة واحدة تستحق تسليط الضوء عليها وهي: أن محافظ البنك المركزي الجديد، علي العلاق، سينضم إلى وفد هذا الأسبوع الذي يزور واشنطن. فالعلاق ليس غريباً على الوظيفة، فقد شغلها من عام 2014إلى

IRAQ COPY

عام 2020 وهي المدة التي شهدت أسوأ أيام إساءة استعمال المزاد. وكان العلاق هو الذي أقنع المسؤولين الأمريكيين في عام 2015 بعكس المسار واستمرار التدفق الهائل للدولارات عبر الوعد بإصلاحات لم يكن لها أي تأثير على تحويل الأموال للحرس الثوري الإيراني. عاد العلاق إلى الوظيفة الشهر الماضي على أمل تقديم عرض جديد. إذ وعد مرة أخرى ببذل جهود أكثر صرامة لمكافحة غسيل الأموال إذا أعاد البنك الاحتياطي الاتحادي (الفدرالي) عبر السماح بتدفق الدولارات مرة أخرى من دون قيد.

وكما يقول المثل «عار عليك أن تخدعني مرة... وعار عليَّ أن تخدعني مرتين». يتعين على واشنطن هذه المرة، عندما يأتي العلاق مطالباً بذلك، أن تبقى على موقفها حتى تتأكد على وجه اليقين أن شريان الحياة العراقي للحرس الثوري الإيراني قد قطع للأبد.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- تدعوا المقالة الادارة الأمريكية باتخاذ مواقف أكثر تشدداً حيال العراق وان لا تمدد للعراق الاعفاء حتى يقدم ضمانات قوية لوقف تهريب العملة إلى الخارج.
- تبعاً لمفتش خاص في البنتاغون أن 80% من مبيعات المزاد بالدولار كانت مرتبطة بصفقات غير قانونية يتم تحويلها إلى الخارج منذ عام 2012. وأشـارت تقديرات الخبراء إلى أن إجمالي الأموال المهربة إلى الخارج قد يصل إلى 300 مليار دولار.
- ان الولايات المتحدة على علم منذ سنوات بالمعاملات الفاسدة في مزاد العملة وما ينجم عنها من نزيف للأموال إلى الخارج إلا أن موقفها المتشدد مؤخراً كان مدفوعاً بالتطورات الأخيرة ولاسيما الحرب مع أوكرانيا.

الولايات المتحدة والعراق يؤكدان على التعاون الاقتصادي بوصفه أساساً للشراكة الاستراتيجية

الكاتب:

سرهنك حمه سعيد

مدير البرامج في معهد السلام الأمريكي

المصدر:

معهد السلام الأمريكي

https://www.usip.org/publications/02/2023/us-iraq-emphasize-economic-cooperation-core-strategic-partnership

التاريخ:

16 شباط 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار: د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

دشن العراق في تشرين الأول / أكتوبر عام 2022 تشكيل حكومة جديدة بعد عام من التوترات السياسية وأحداث عنف موجه ومحدود. ان الحكومة الجديدة بقيادة السوداني مدعومة من كتلة برلمانية كبيرة وائتلاف سياسي يتألف من الأحزاب الشيعية، والسنّية، والكوردية، التي اتفقت على الأولويات الرئيسة قبل تشكيل الحكومة. ومن أهم هذه الأولويات: اقرار الموازنة الوطنية، إقرار قانون اتحادي للنفط والغاز، وتنفيذ اتفاق سنجار المبرمة بين حكومة بغداد وحكومة إقليم كوردستان. والتحدي الشائك المتمثل في مساعدة العراقيين النازحين بسبب الصراع مع داعش على العودة إلى ديارهم. تتمتع الحكومة بميزة زيادة الإيرادات جراء ارتفاع أسعار النفط في خضم الحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من المخاوف بشأن كنه الحكومة الجديدة القادمة من الإطار التنسيقي، الذي يُعتقد على نطاق واسع انها مدعومة من إيران- فقد انخرطت الولايات المتحدة ودول المنطقة والمجتمع الدولي بوجه عام إيجابياً مع حكومة السوداني ودعمت استمرار التعاون. احتفلت الحكومة الاسبوع الماضي بمرور 100 يوم على توليها السلطة، وكان المسار العام للسوداني، وإلى حد كبير حكومته، أكثر إيجابية مما كان يظنه الكثيرون.

كان كبار المسؤولين العراقيين في واشنطن هذا الأسبوع لحضور الحوار المنتظم للجنة التنسيق العليا لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق. وينطوي الاتفاق الذي وقع عام 2008 على شرط التعاون الأمريكي العراقي في عدد من المجالات بما في ذلك الأمن والدبلوماسية. وقد ركز حوار هذا العام بنحو كبير على التعاون الاقتصادي في خضم مكابدة العراق مع الفساد وأزمة العملة.

وبحث سرهنك حمه سعيد، من معهد السلام الأمريكي، الأولويات الرئيسة للشراكة بين الولايات المتحدة والعراق، والتحديات والفرص المتاحة للحكومة العراقية الجديدة، والجهود المشتركة لمعالجة التركة البشرية التي خلفها تنظيم داعش وكيف يمكن لواشنطن أن تساعد في استقرار الاقتصاد العراقي.

أعاد الرئيس بايدن والوزير بلينكن مؤخراً تأكيد التزام الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية الإطار الاستراتيجي مع العراق. فما هي أولويات الشراكة للعام القادم؟

الولايات المتحدة والعراق يسعيان إلى اعطاء الأولوية للتعاون، بما في ذلك في مجال الطاقة وتغير المناخ بوصفهما مجالات تركيز أساسية. كما يظل التعاون المستمر في محاربة تنظيم داعش ومعالجة التركة الانسانية التي خلفها الصراع- بما في عودة العراقيين في مخيم الهول شمال شرق سوريا وإعـادة ادماجهم- مجال تركيز مهم لواشنطن وبغداد. وتشمل الأولويات الناشئة مكافحة الفساد- ولاسيما الحيلولة دون استنزاف ثروة العراق عبر غسيل الأموال والتهريب باستعمال الدولار الأمريكي الذي يوفره البنك المركزي بسعر صرف مدعوم- وضمان إعادة الأموال المسروقة.

انه لتطور جديرٌ بالترحيب لكلا البلدين في كون الحساسيات والأخبار المحيطة بوضع القوات الأمريكية في العراق لم تعد تطغى على الحوار الاستراتيجي واجتماع اللجنة التنسيقية العليا لاتفاقية الاطار الاستراتيجي كما كان عليه الحال في عامي 2020 و2021. فقد أكد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أهمية وجود القوات الأمريكية المتبقية في العراق لتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية. إذ تحتفظ الولايات المتحدة

IRAQ COPY

بحوالي 2500 جندي لدعم الشركاء العراقيين والسوريين في جهودهم الرامية لمكافحة تنظيم داعش.

ويعد دعم الديمقراطية العراقية التي من شأنها أن تقدم خدماتها لمواطنيها عنصراً أساسياً في اتفاقية الاطار الاستراتيجي وأولوية للولايات المتحدة. وقد ينظّم العراق في العام 2023 انتخابات مجالس المحافظات في أنحاء البلاد كافة وانتخابات برلمانية في إقليم كوردستان. ان الانتخابات الحرة والنزيهة ضرورية لديمقراطية العراق واستقراره، وان الدعم الأمريكي ضروري لضمان مصداقية الانتخابات. ويمكن للانتخابات التي تجرى على نحو جيد أن تساعد في سد فجو الثقة بين الدولة والمواطنين العراقيين، وعكس التراجع في المؤسسات الديمقراطية في العراق وإشراك الشباب في تنشيط الاقتصاد والسياسة في البلاد.

لقد عُدّت الانتخابات البرلمانية الوطنية في العراق لعام 2021 على نطاق واسع الأكثر نزاهةً ومصداقيةً في تاريخ البلاد. فقد قدمت الأمم المتحدة، عبر الاستثمار الأمريكي والدولي، الدعم التقني الحيوي ومساعدة الرقابة التي عززت نزاهة العملية وشفافيتها. ومن النتائج الأساسية المستفادة من تلك التجربة هي أن هذا النوع من الدعم الدولي يجب أن يبدأ مبكراً، ويزج الجمهور في أقرب وقت ممكن لتشجيع المرشحين الجدد على الترشح وجلب الناخبين إلى صناديق الاقتراع.

ماهي الفرص والتحديات الرئيسة التي تواجه الحكومة العراقية الجديدة وكيف يمكن لواشنطن تقديم المساعدة؟

دشن العراق في تشرين الأول / أكتوبر عام 2022 تشكيل حكومة جديدة بعد عام من التوترات السياسية وأحداث عنف موجه ومحدود. ان الحكومة الجديدة بقيادة السوداني مدعومة من كتلة برلمانية كبيرة وائتلاف سياسي يتألف من الأحزاب الشيعية، والسنّية، والكوردية، التي اتفقت على الأولويات الرئيسة قبل تشكيل الحكومة. ومن أهم هذه الأولويات: اقرار الموازنة الوطنية، إقرار قانون اتحادي للنفط والغاز، وتنفيذ اتفاق سنجار المبرمة بين حكومة بغداد وحكومة إقليم كوردستان. والتحدي الشائك المتمثل في مساعدة العراقيين النازحين بسبب الصراع مع داعش على العودة إلى ديارهم.

تتمتع الحكومة بميزة زيادة الإيرادات جرّاء ارتفاع أسعار النفط في خضم الحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من المخاوف بشأن كنه الحكومة الجديدة القادمة من الإطار التنسيقي، الذي يُعتقد على نطاق واسع انها مدعومة من إيران- فقد انخرطت الولايات المتحدة ودول المنطقة والمجتمع الدولي بوجه عام إيجابياً مع حكومة السوداني ودعمت استمرار التعاون. احتفلت الحكومة الاسبوع الماضي بمرور 100 يوم على توليها السلطة، وكان المسار العام للسوداني، وإلى حد كبير حكومته، أكثر إيجابية مما كان يظنه الكثيرون.

وهذه أخبار جيدة بوجه عام في بلد كان على شفا حرب أهلية في آب / أغسطس الماضي، ولكن ماتزال هناك تحديات رئيسة والوقت يمر. ومع تزايد عدد السكان، ما كان للفقر المرتفع والبطالة وانعدام الأمن الغذائي إلا أن تزداد سوءاً في خضم الخلاف بشأن الموازنة الاتحادية السنوية وقانون النفط والغاز الاتحادي. وفي غضون ذلك، تتجه الانظار إلى أن يتخذ مقتدى الصدر خطوة علنية ضد خصومه السياسيين. ويعتقد الكثير من العراقيين ان خطر الفساد على العراق لايقل عن خطر تنظيم داعش، وهو رأي أكده نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية فؤاد حسين عندما تحدث في معهد السلام الأمريكي في 10 شباط / فبراير.

التحديات الخارجية ماثلة على الدوام للعراق. ففي الوقت الذي تتعامل فيه كل من إيران وتركيا مع قضاياهما الداخلية المعقدة، إلا أي منهما قد يختار التدخل مباشرة في العراق، بما في ذلك عبر العمل العسكري كما حدث العام الماضي. هناك العديد من المجالات التي يمكن لواشنطن أن تقدم فيها المساعدة، مثل المساعدة في استقرار العملة العراقية، ومساعدة الحكومة والمجتمع المدني على جهود مكافحة الفساد واستعادة الأموال المسروقة، ودعم انتخابات نزيهة وحرة، والمساعدة على التكيف مع تغير المناخ، وتحديث القطاع المصرفي، وتشجيع القطاع الخاص الأمريكي للعمل في العراق، ودعم الحوار بين بغداد واربيل لحل خلافاتهما وتمكين العراق من حماية أجوائه ولاسيما ضد هجمات الدول المجاورة. وكانت محاربة تنظيم داعش واحدة من الانجازات المهمة للشراكة بين الولايات المتحدة والعراق.

IRAQ COPY

أين يقف التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وكيف يمكن للولايات المتحدة أن تساعد العراق في التعامل مع التركة الانسانية الثقيلة التي خلفها الصراع مع تنظيم داعش؟

تستمر الشراكة الأمريكية العراقية في محاربة تنظيم داعش والتعامل مع تداعياتها. وتواصل واشنطن أيضاً المساهمة بالمساعدات الإنسانية لما يقرب من مليون عراقي مازالوا نازحين ويقيمون في الغالب إقليم كوردستان. تعمل واشنطن مع العراق لدعم الجهود التي تساعد إعادة العراقيين من مخيم الهول في شمال شرق سوريا، والبرامج النفسية وإعادة الإدماج المجتمعي. وحتى كتابة هذه السطور، أعيد مايقرب من 4,300 فرد و 1,060 أسرة من مخيم الهول إلى مركز تأهيل الجدعة جنوب الموصل. وغادر حاولي نصفهم من مخيم الجدعة إلى مناطق سكناهم الأصلية أو مناطق أخرى. وتعد إعادة الإدماج على المدى الطويل قضية رئيسة تتطلب دعماً أمريكياً ودولياً متزايداً ومستداماً للحيلولة دون عودة ظهور تنظيم داعش.

وفي السنوات الأخيرة ومع تراجع التنظيم تصاعدت المخاوف في أوساط الدوائر السياسية العراقية، والإقليمية، والدولية بشأن الجماعات الشيعية المسلحة. صحيح أن هذه المخاوف ليست موضع اهتمام حالياً ويبدو أن هذه الجماعات أقل تركيزاً على العداء مع واشنطن في الوقت الراهن، لكن مافتئ كلا الجانبين حذر من الآخر.

لقد أثرت العقوبات الأمريكية على روسيا وإيران على صناعة النفط والعملة في العراق في الأشهر الأخيرة. فكيف يتسنى للولايات المتحدة أن توازن الضغط الاقتصادي على موسكو وطهران مع رغبتها في المساعدة على استقرار الاقتصاد العراقي وتحسينه؟

ان عملية التوازن في الواقع أمر غير سهل لكل من العراق والولايات المتحدة ومابرح يسرى على الأطراف كافة. فقد منحت واشنطن العراق إعفاءات في الماضي فيما يتعلق بشراء الغاز من إيران، لكن نائب رئيس الـوزراء حسين قال أيضاً ان الأولوية هي حماية البنوك والمؤسسات العراقية من العقوبات الامريكية حتى مع اعتراف بغداد بأنها مدينة بأموال لروسيا وإيران. وأشار بنحو غير مباشر إلى أن روسيا يمكن أن تتوقف عن «

السعي للحصول على هذه الأموال حتى تاريخ لاحق كما فعلت مع دول أخرى.

وقال فؤاد حسين في معهد السلام الأمريكي، أن العراق يسعى وراء مصالحه من دون الانحياز إلى جانب أو استعمال علاقة احد الاطراف ضد الآخر. إذ تشارك الصين وروسيا وإيران اقتصادياً وسياسياً في العراق وفي أنحاء المنطقة كافة وتتنافس مع الولايات المتحدة. لدى العراق فرصة للعمل مع الفواعل كافة مادامت الحركات العالمية والإقليمية لاتفرض خيارات ثنائية- وهو أمر لايمكن للعراق تحمله في هذا المنعطف.

وقطع العراق، بدعم من الولايات المتحدة، شوطاً كبيراً في إعادة الاتصال بالمنطقة وإعادة الاندماج معها، بل والتحرك صوب دور تنظيمي، وربما قيادي. وكان السوداني قد أكد في تصريحات علنية أن العراق يستعد لاستضافة محادثات جديدة بين العراق والسعودية. ان الزيارة الأخيرة لقادة ودبلوماسيين أجانب، بما في ذلك البابا في عام 2021 واستضافة بطولة كأس الخليج 25 ومؤتمر بغداد، ثقة العراق بان دوره وعمله الموازن يمكن أن يترجم إلى مناورات بناءة في بغداد تؤكد صوتها بوصفه راعياً ووسيطاً في المنطقة، لا أن يقتصر دورها على محاولة تفادي المتاعب من الخصوم.

السؤال هو هل يمكن أن يستمر هذا النهج وما الذي يمكن أن يعرقله؟ هناك ضغوط داخلية وخارجية يمكن أن توقف هذا التقدم أو حتى تعمل على تثبيطه. تتصدر هذه القائمة إيران وحساباتها المتطورة بشأن كيفية رؤيتها لأهمية استقرار العراق في خضم التحديات الداخلية والخارجية. قد تكون شراكة إيران العميقة مع روسيا- ولاسيما تزويد موسكو بطائرات من دون طيار مسلحة لحربها في أوكرانيا- هي العامل الذي يغير قواعد اللعبة، حيث تتجه أوروبا بنحو متزايد مع الولايات المتحدة صوب سياسة أكثر تشدداً حيال إيران. وهذا يشمل التصنيف الأوروبي المحتمل للإرهاب وفرض عقوبات على الحرس الثوري الإيراني، مع تقارب أوروبا والولايات المتحدة، قد تهاجم إيران المصالح الأوروبية أو الأمريكية في العراق، أو في أي مكان آخر في المنطقة.

في العراق هناك من يشكك بحكومة السوداني الجديدة- أو ما يعده هؤلاء المشككون «حكومة الاطار التنسيقي»- وكيف أنها تحاول توليد

IRAQ COPY

تصور لموقف ودود للغاية حيال الغرب. لدى حكومة السوداني والتحالف السياسي الذي يقف وراءها الفرصة- يعدها الكثيرون الفرصة الأخيرة- للتعلم من الماضي. وهذا يعني أنها ستحتاج إلى السعي وراء إصلاحات حقيقية وحوكمة شاملة، وتقاسم السلطة والموارد، وحل الخلافات عبر الحوار، عوضاً عن خلق نوعاً من المظالم التي أدت إلى ظهور تنظيم داعش، وإلى الاستفتاء الكوردي، ودفعت بعشرات الآلاف من الشباب الشيعة إلى الشارع عبر حركة الاحتجاج عام 2019. وتواصل الولايات المتحدة دعم العراق ونجاحه، بيد أن ان النجاح يتطلب جهوداً حقيقية من جانب القادة والمؤسسات العراقية أيضاً. إذا أظهرت حكومة السوداني مقاربات وخطوات موثقة لتحرير البلاد من سيطرة النخبة في الداخل والجوار الاقليمي على السواء، فان الولايات المتحدة والمجتمع الدولي سيصلان إلى نقطة تلاقي مع العراق.

الملاحظات:

- ان التطور اللافت في الحوار الاستراتيجي واجتماع اللجنة التنسيقية العليا لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة هو التركيز على البعد الاقتصادي والطاقة إلى جانب قضية المناخ على خلاف جولات الحوار السابقة حيث طغت الأولويات الأمنية ووضع القوات الأمريكية في العراق على جدول أعمال الحوار، ولعل ذلك كان مدفوعاً بالدرجة الأساس بالحرب في أوكرانيا.
- يتعين على الحكومة استثمار المناخ الدولي الايجابي لمعالجة الأولويات الملحة والمزمنة ولاسيما في مجالي الطاقة والمناخ.
- ماتزال أمام الحكومة الكثير من القضايا العالقة لعل أهما موضوع اقرار الموازنة، وقرار القانون الاتحادي للنفط والغاز.
- على الرغم من تحقيق النصر العسكري على تنظيم داعش الارهابي لكن ماتزال هناك حاجة لوضع استراتيجيات من شأنها معالجة الاسباب التي أدت الى ظهور التنظيم الارهابي وهي تتركز في الغالب على الجوانب غير الأمنية، وفي تحدٍ ذي صله يتعين معالجة قضية النازحين وتمكينهم من اعادة دمجهم في المجتمع.
- يبقى النهج المتوازن في السياسة الخارجية العراقية هو الخيار الناجح للتعامل مع الفواعل المتنافسة مع التأكيد على ضرورة توظيف لذلك التنافس لتحقيق مصالح العراق العليا.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المعهد بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المعهد يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

Iraqi Institute for Dialogue
للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks